

دراسة استقصائية

لقطاع الأعمال في دبي

الربع الرابع 2011



نظرة سريعة

- ارتفع المؤشر المركب لثقة الأعمال في دبي في الربع الرابع من عام 2011 الى أكثر من 15% مقارنة مع الربع الثالث، حيث وصل إلى 133.2 نقطة مما يشير إلى توقعات إيجابية ومرتفعة للأعمال بشكل عام للربع الأول من عام 2012.
- أغلبية الشركات متفائلة حيال الربع الأول (يناير - مارس، 2012)، وقد أفادت التوقعات بارتفاع في المبيعات والأرباح مقارنة بالربع الرابع 2011. فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية فإن التوقعات لدى الشركات العاملة في التجارة أكثر تفاؤلاً بالمقارنة مع الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية والخدمات.
- التحديات: تتمثل التحديات التي أفادت بها الشركات - بالترتيب التنازلي من حيث شدتها - فيما يلي: نقص الطلب على المنتجات والخدمات ، المنافسة من الشركات المحلية والدولية ، الزيادة في الرسوم الحكومية ، زيادة تكاليف المواد الخام ، التغيير المتكرر في الإجراءات الخاصة بالأعمال والتأخير في الدفعات والتحويل.
- رغم هذه التحديات، تظهر التوقعات الإيجابية حيال الأعمال في دبي من خلال التأكيد على استقرار الخطط الاستثمارية على مدى لإثنا عشر شهرا القادمة. إذ نجد أن حوالي 40% من الشركات تخطط لرفع مستوى التقنية (مقابل 42% من الشركات حسب الدراسة الاستقصائية الخاصة بالربع الثالث) و 54% من الشركات تخطط لتوسيع طاقاتها (مقابل 50% من الشركات حسب الدراسة الاستقصائية الخاصة بالربع الثالث).

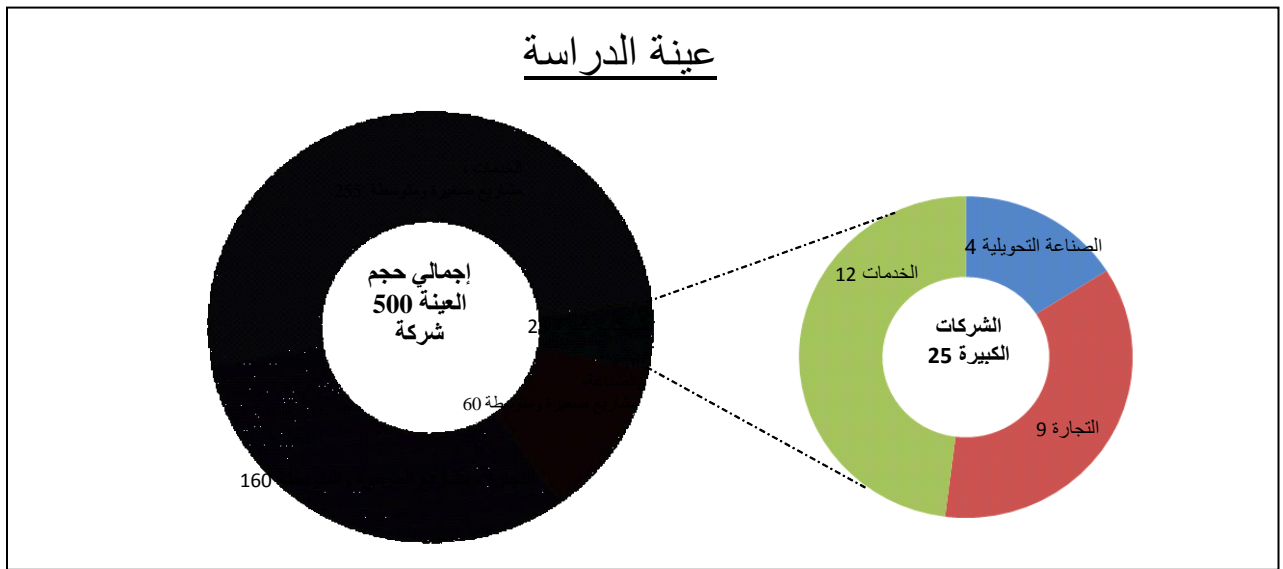
إن دائرة التنمية الاقتصادية هي منظمة حكومية مقرها دبي وتلتزم بالمساعدة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتقوية القدرة التنافسية لدبي . تقوم دائرة التنمية الاقتصادية بإجراء مسح لقطاع الأعمال بصفة ربع سنوية بهدف قياس رؤى وتوقعات مجتمع الأعمال في دبي ، والهدف الأساسي لهذا المسح يتمحور في رصد ملامح وأداء النشاط الاقتصادي الحالي للإمارة والتوقعات للربع التالي.

إضافة إلى الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية، تتناول الدراسة التحديات الأساسية التي تواجه نمو وتطور الأعمال في دبي وتلخص أيضا توقعات الاستثمار على مدى الأشهر 12 المقبلة.



منهجية الدراسة

أجريت الدراسة الاستقصائية عن الأعمال الربع سنوية للربع الرابع من عام 2011¹ على إجمالي 500 شركة من جميع أنحاء إمارة دبي . وقد اشتملت العينة على مزيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يضمن تمثيلاً مناسباً من قطاعات الصناعات التحويلية وقطاع التجارة وقطاع الخدمات حسب نسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.



ويهدف الحصول على توقعات الأعمال أو وجهات النظر فيها، فقد ركزت الدراسة على مؤشرات أساسية مثل : قيمة المبيعات، أسعار البيع، حجم المبيعات، الأرباح وعدد الموظفين . وقد طلب من المشاركين في الدراسة بيان ما إذا كانوا يتوقعون "ارتفاعاً" أو "انخفاضاً" أو "استقراراً" لتلك المؤشرات.

¹ لغرض الدراسة الاستقصائية، يعرف كل ربع سنوي على النحو التالي: الربع الأول هو الفترة ما بين شهري يناير ومارس، الربع الثاني هو الفترة ما بين شهري أبريل ويونيو، الربع الثالث هو الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر، والربع الرابع هو الفترة ما بين شهري أكتوبر وديسمبر من كل عام.



حسابات مؤشر ثقة الأعمال

- يتم حساب مؤشر ثقة الأعمال عن طريق معدل/متوسط المؤشرات "توقعات الأعمال" التالية:

- أسعار البيع
- حجم المبيعات
- عدد الموظفين
- الأرباح

- لكل مؤشر يتم حساب "الدرجات" باستخدام طريقة صافي الميزان:

$$100 + (\% \text{ من الردود الإيجابية} - \% \text{ من الردود السلبية})$$

- ولحساب المؤشر المركب لثقة الأعمال (يتم ضرب الدرجة الناتجة في أوزان المؤشرات للحصول على متوسط درجة المؤشر المرجح)²، ويتم في نهاية الأمر إعادة هذا المؤشر إلى وضعه الأساسي باعتبار الربع الثالث 2011م يساوي 100 نقطة. ويتم قياس المؤشر - مع الأخذ في الاعتبار تركيبة الاقتصاد من خلال حجم الشركات - عن طريق نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدبي والذي ينتج عنه المؤشر التالي:
- مؤشر الثقة العام = 60% * (مؤشر ثقة الشركات الكبيرة) + 40% * (مؤشر ثقة الشركات الصغيرة والمتوسطة).

يتم تصنيف نتائج مؤشر ثقة الأعمال في المجموعات الثلاث التالية:

- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال > 100 أي أن توقعات الأعمال سلبية
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال = 100 أي أن توقعات الأعمال مستقرة
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال < 100 أي أن توقعات الأعمال إيجابية

في حال التعبير عنه بالإشارة إلى الربع الأساسي (الربع الثاني) فإنه يتم اعتماد التفسيرات التالية:

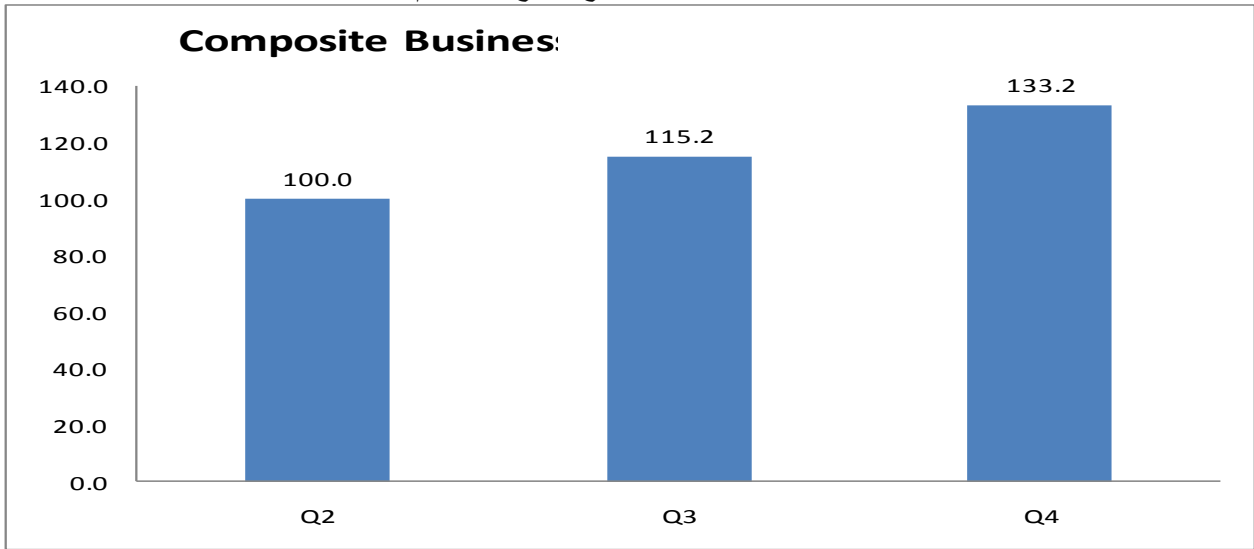
- مؤشر ثقة الأعمال (الربع الرابع) > مؤشر ثقة الأعمال (الربع الثالث): توقعات الأعمال منخفضة.
- مؤشر ثقة الأعمال (الربع الرابع) = مؤشر ثقة الأعمال (الربع الثالث): توقعات الأعمال مستقرة.
- مؤشر ثقة الأعمال (الربع الرابع) < مؤشر ثقة الأعمال (الربع الثالث): توقعات الأعمال مرتفعة.

² المتوسط المرجح لمؤشر ثقة الأعمال = [(صافي الميزان على أسعار البيع) × (المؤشر المرجح)] + [(صافي الميزان على كمية المبيعات) × (المؤشر المرجح)] + [(صافي الميزان على عدد الموظفين) × (المؤشر المرجح)] + [(صافي الميزان على الأرباح) × (المؤشر المرجح)]

مؤشر ثقة الأعمال – الربع الرابع 2011م.

بلغ مؤشر ثقة الأعمال لدبي في الربع الرابع على النحو التالي:

مؤشر ثقة الأعمال – الربع الرابع 2011م.

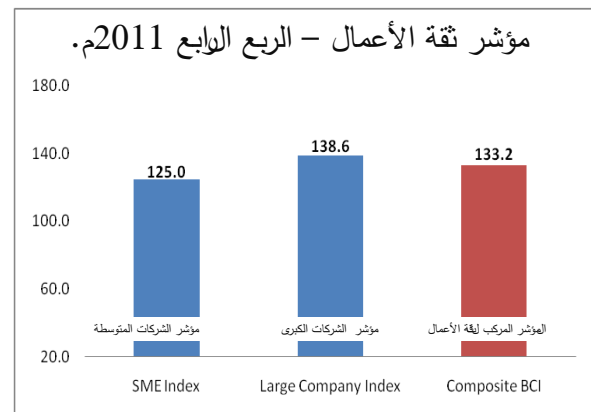


(الربع الأساسي هو: الربع الثاني 2011)

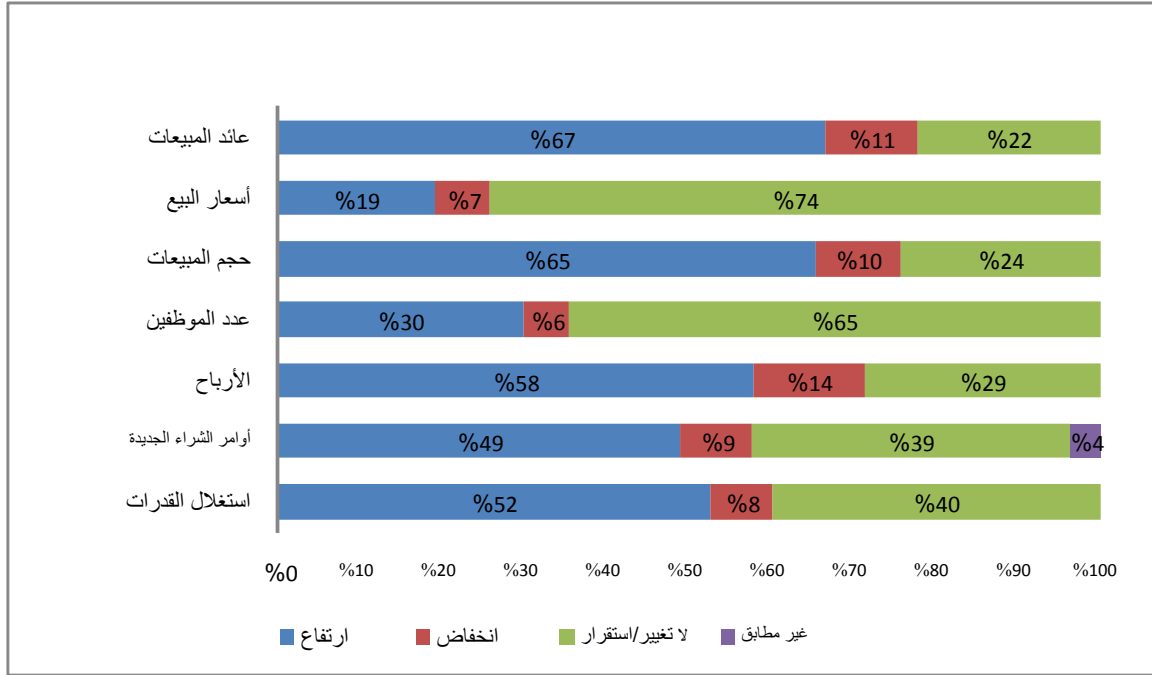
يظهر المؤشر ارتفاعاً إلى أكثر من 133 نقطة مما يشير إلى أن توقعات الأعمال الكلية للربع الأول من عام 2012 إيجابية ومرتفعة. (باعتبار 100 نقطة هي توقعات مستقرة/محايدة).

بالإضافة إلى ذلك تظهر المقارنة على أساس ربع سنوي أن المؤشر قد ازداد أكثر من 30% مقارنة مع الربع الثاني 2011 وأكثر من 15% مقارنة مع الربع الثالث 2011.

تعزى نتيجة التفاؤل العالية إلى زيادة نسبة تفاؤل الشركات الكبيرة مقارنة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك في مؤشر الثقة بالأعمال للربع الرابع الخاصة بهذه الشركات والتي تساوي 125.0 للشركات الصغيرة والمتوسطة و 138.6 للشركات الكبيرة. ويعود السبب الرئيسي للثقة المرتفعة بين الشركات الكبيرة على وجود توقعات أكثر تفاؤلاً حيال الأرباح المستقبلية. في المقابل أظهرت نتائج الربع السابق (الربع الثالث) تفاؤلاً أكبر بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.



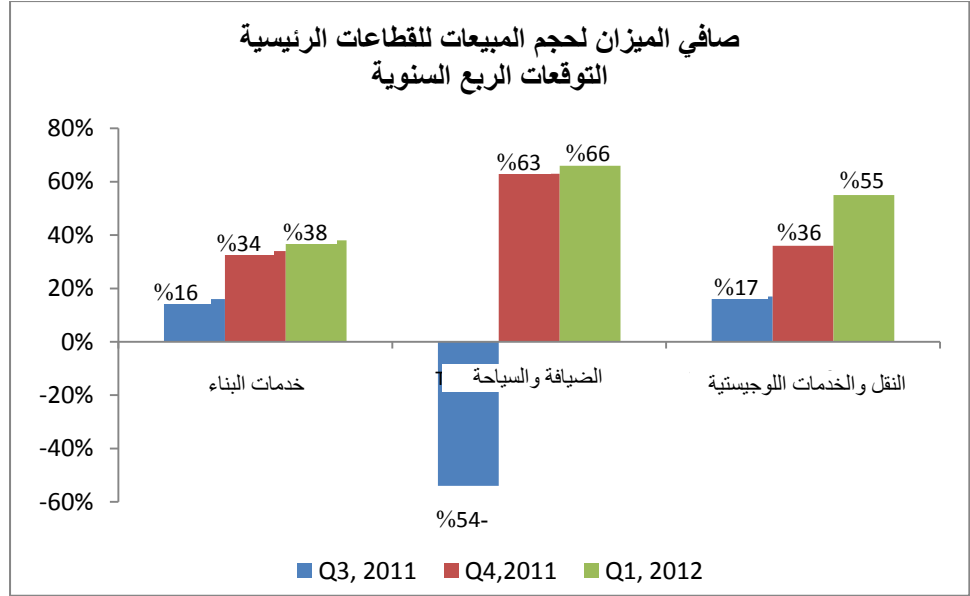
توقعات مجتمع الأعمال – للربع الأول 2012



-أبرزت الدراسة عن ارتفاع توقعات مجتمع الأعمال فيما يتعلق بأداء الأعمال بالنسبة لعائدات المبيعات وحجم المبيعات والأرباح.

- حيث تظهر أن 67% من الشركات تتوقع زيادة في مبيعاتهم بنسبة 10% في الربع الأول 2012 عن الربع السابق، في حين تتوقع نسبة أخرى تبلغ 22% أن مبيعاته سوف تبقى ثابتة ومستقرة . وفيما يخص طبيعة النشاط يبدو أن شركات التجارة هي الأكثر تفاؤلاً إزاء المبيعات المستقبلية مقارنة مع نظيراتها في قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية.

- وبشكل مماثل للربع الثالث فإن توقعات المبيعات التفاؤلية في الربع الرابع يدفعها حجم المبيعات المرتفع مع بقاء الأسعار مستقرة (كما أوضح ذلك 74% من المشاركين في الربع الرابع و 73% من المشاركين في الربع الثالث والذي أشاروا إلى توقعاتهم باستقرار الأسعار)، ومع استقرار الأسعار فإن الزيادة المتوقعة في المبيعات تشير إلى الزيادة المتوقعة في مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي في الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2011.



- إن التفاؤل حيال قطاع السياحة والضيافة قد تحسن بشكل كبير في هذا الربع مقارنة بالربع الثالث 2011 إلى الربع الأول 2012. حيث كانت التوقعات غير متفائلة بدرجة عالية للربع الثالث بسبب قدوم شهر رمضان في شهر أغسطس من عام 2011، وقد يرجع السبب إلى بداية فصل الشتاء وموسم السياحة وفترة فعاليات مهرجان دبي للتسوق.

- حيث يجذب حدث مهرجان دبي للتسوق 3.5 مليون زائر كل عام ويتوقع زيادة التفاؤل بين شركات السياحة والضيافة والتجزئة. وبالتالي، فإن معظم وكلاء تنظيم الرحلات والمطاعم وشركات تأجير السيارات والمجوهرات والإلكترونيات والشركات العاملة في تجارة الملابس والمنسوجات بأنها تتوقع زيادة في مبيعاتهم في الربع الأول من عام 2012. وبطبيعة هذه الأعمال التي تبيّن دورة المبيعات تتمتع بأقصى درجات الجاذبية خلال هذا الموسم السياحي الذي يزيد فيه عدد السائحين في دبي.

- وتماشيا مع التوقعات الشاملة لمجتمع الأعمال، فإن غالبية شركات الأغذية والمشروبات (تجار ومصنعين) يتوقعون زيادة أو استقرارا في حجم مبيعاتهم في الربع الأول عام 2012م. وان بعضا من هذه الشركات سيستفيدون من زيادة الطلب الناجم عن التحسن الذي طرأ على أداء قطاع السياحة والضيافة.

- بالإضافة إلى السياحة، فقد أعربت بعض شركات النقل وخدمات الإمداد عن تفاؤلها بشأن عائدات مبيعاتها ويرجع ذلك جزئيا إلى أنهم يتوقعون ارتفاعا في حركة البضائع لتلبية احتياجات مهرجان دبي للتسوق.

- في المقابل، فإن قطاع الإنشاء يتوقع استقرارا في الربع الأول 2012، حيث أفاد معظم المشاركين في الدراسة بان تزيد عائدات المبيعات بشكل طفيف وقد تبقى مستقرة حيث أن التوقعات بالنسبة لهذا النشاط مدفوعة بتوقعات مشروعات جديدة في السوق المحلية بالإضافة إلى عقود مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- وبنظرة شمولية يلاحظ بأنه على الرغم من أن الشركات تتوقع زيادة في حجم مبيعاتها ، فإنهم يتوقعون انخفاضا في الأسعار بسبب المنافسة القوية في السوق مما سيؤثر بدرجة كبيرة على الأرباح.
- وتماشيا مع التوقعات المرتفعة بالنسبة ل حجم المبيعات، فإن 50% من الشركات تتجه لتعزيز مخططاتها الشراء لديها في الربع الأول من عام 2012، في حين أن نسبة أخرى تمثل 40% استقرارا " مقارنة بالربع الرابع من عام 2011. ويلاحظ أيضا أن شركات التصنيع هي الأكثر تفاؤلا حيال الزيادة في طلبات الشراء، أن التوقعات المرتفعة في حجم المبيعات في الربع الأول 2012، يتوقع لها أن تؤدي إلى زيادة في استغلال الطاقة، إذ أن 52% من المشاركين يتوقعون زيادة في طاقتهم المستغلة في الربع الأول، وان حوالي 40% يتوقعون استقرارا عند مستوياتهم الحالية. ويلاحظ أيضا أن شركات التصنيع هي الأكثر تفاؤلا حيال الزيادة في استغلال الطاقة لديهم مقارنة مع نظيراتها في شركات الخدمات والتجارة.
- كما تتماشى التوقعات المرتفعة حيال المبيعات مع خطط التوظيف التي أفادت بها هذه الشركات حيث زادت نسبة الشركات التي تعتمد زيادة القوى العاملة من 19% للربع الرابع من عام 2011 إلى 30% للربع الأول من عام 2012. حيث أعربت شركات التصنيع والخدمات نواياها القوية بزيادة القوى العاملة لديها في الربع الأول من عام 2012. ومع ذلك فإن حوالي 30% من الشركات المشاركة في المسح تتوقع أن تقوم بعمليات توظيف جديدة في حين أن ثلثي الشركات يتوقع أن تحافظ على نفس المستوى من التوظيف كما كان عليه الوضع في الربع الرابع من عام 2011.
- تتوقع شركات الأعمال أن ترتفع أرباحهم (وتمثل 58% من الشركات المشاركة) في الربع الأول من عام 2012 والذي يتماشى مع المستوى المرتفع من التفاؤل الذي تم الإعراب عنه حيال المبيعات ، وأن 44% من الشركات توقعت أن تزيد أرباحهم في الربع الرابع 2011م. أما بالنسبة للقطاعات فإن شركات التصنيع تعتبر أكثر تفاؤلا حيال الأرباح المستقبلية من نظيراتها العاملة في مجال التجارة والخدمات الأخرى.

توقعات وضع الأعمال للربع الأول 2012م

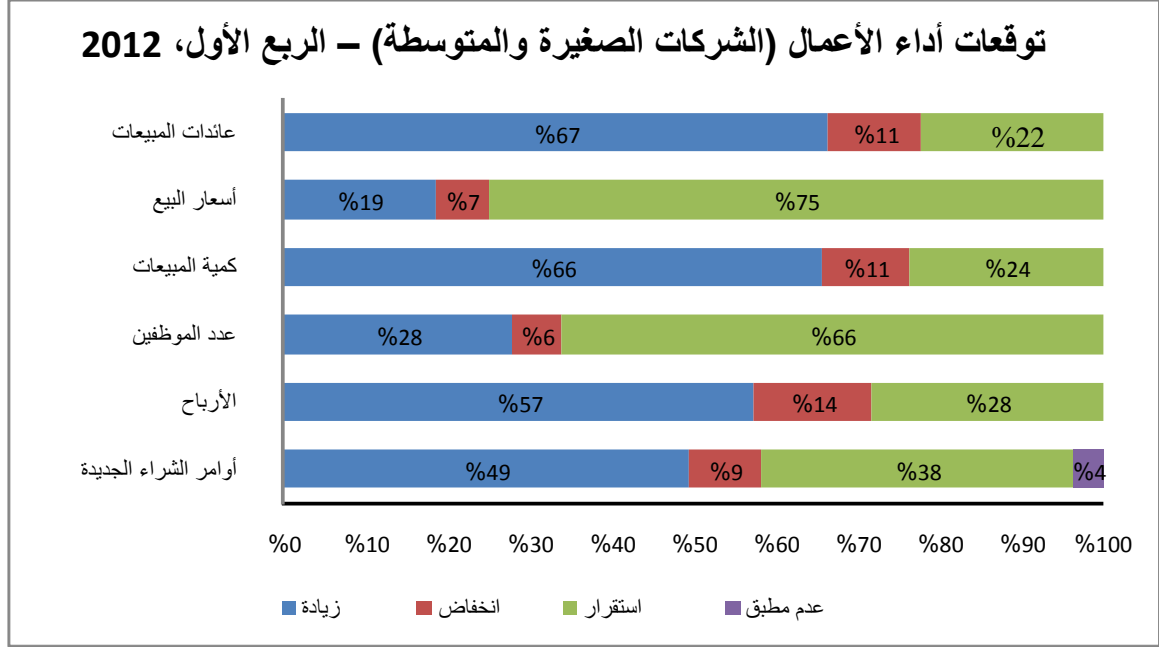
تراجع 9%

استقرار 37%

تحسن 54%

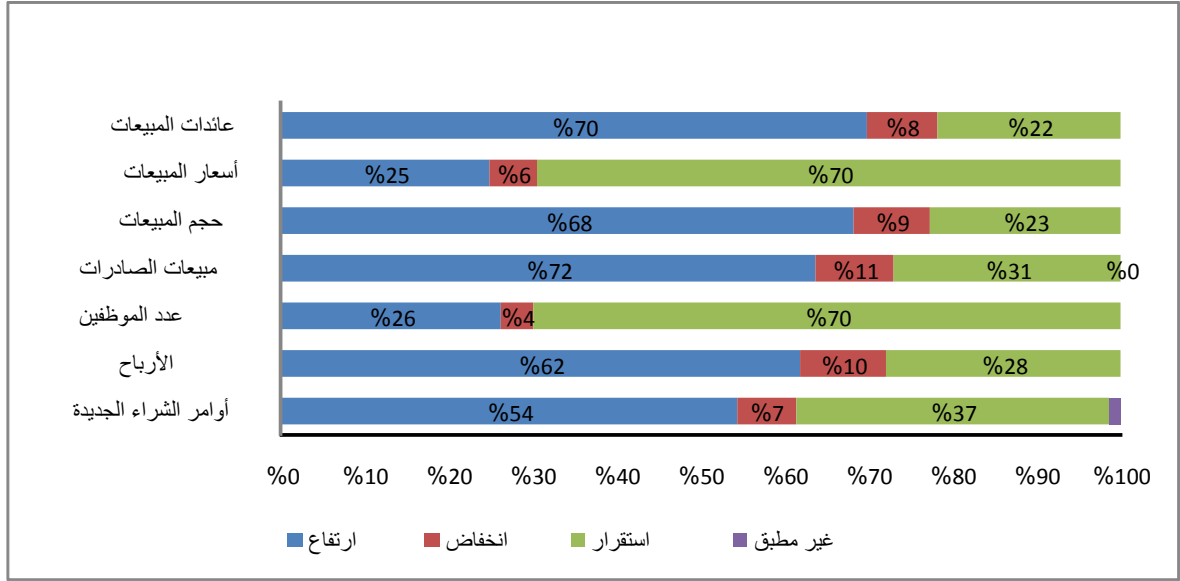
وباختصار، تبدو مؤشرات التوقعات إزاء الأعمال إيجابية ، وتعكس مستوى عال من التفاؤل بين مجتمع الأعمال في دبي، حيث أن 54% من المشاركين في المسح يتوقعون تحسناً في الوضع العام للأعمال في الربع الأول من عام 2012، في حين أن نسبة 37% أخرى تتوقع أن تستمر الأعمال على ما كانت عليهما مع وجود نسبة قليلة (بواقع 9% فقط) تتوقع أن تتراجع الأوضاع.

توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي - للربع الأول 2012



- تفيد نتائج الدراسة الاستقصائية بوجود توقعات بارترفاع في المبيعات في الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2011، حيث أن حوالي 67% من المشاركين في المسح لديهم نظرة تفاؤلية حيال مبيعاتهم ونشاطهم الاقتصادي العام للربع القادم من 2012م.
- زادت نسبة التفاؤل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لهذا الربع - حيث أن 67% من شركات الأعمال تتوقع زيادة في عائدات مبيعاتها في الربع الأول من عام 2012 في مقابل 58% من الشركات توقعت زيادة في الربع الرابع من عام 2011.
- تظهر المقارنة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة أن الأولى أكثر تفاؤلا حيال توقعاتها لحجم المبيعات بنسبة 60% و 56% على التوالي.

- تبين الدراسة أن شركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التجارة أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بالمبيعات المتوقعة للربع الأول من عام 2012 مقارنة مع نظيراتها في مجال التصنيع والخدمات الأخرى (بنسبة تبلغ 59% للشركات و 53% للشركات العاملة في التصنيع والخدمات).
- فيما يتعلق بالتوظيف، تخطط الشركات الصغيرة والمتوسطة للمحافظة على مستوى القوى العاملة الحالية لديها للربع الأول من عام 2012. فقد ارتفعت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تخطط لزيادة القوى العاملة لديها من 18% في الربع الرابع إلى 28% في الربع الأول 2012.
- ثمة نظرة تفاؤلية حيال أوامر الشراء الجديدة حيث أن (50%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة أفادت بأنها تخطط لزيادة أوامر الشراء الجديدة في الربع الأول 2012 (في مقابل 42% من الشركات الصغيرة والمتوسطة توقعت زيادة في أوامر الشراء الجديدة في الربع الرابع من عام 2011) ونسبة أخرى تبلغ 38% أفادت بأنها تعتزم المحافظة على أوامر الشراء لديها في المستويات الحالية.
- فيما يتعلق باستغلال الطاقات فإن التوقعات المرتفعة في حجم المبيعات في الربع الأول 2012، متوقع لها أن تؤدي إلى زيادة في استغلال الطاقة إذ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أكثر تفاؤلاً من نظيراتها "الشركات الكبيرة"، حيث أن 53% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تتوقع زيادة في استغلال طاقاتها مقارنة مع 48% من الشركات الكبيرة.
- أخيراً، تكشف الدراسة الاستقصائية للربع الرابع أيضاً عن ارتفاع نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقع تحسناً في الأرباح للربع الأول من عام 2012 مقارنة بتوقعاتها في الربع السابق. في حين أن الشركات الكبيرة تعتبر أكثر تفاؤلاً بشأن أرباحهم في الربع الأول مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (57% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تتوقع زيادة في الأرباح في الربع الأول مقارنة مع 64% من الشركات الكبيرة).



تضمنت الدراسة 214 شركة من شركات التصنيع والتجارة والخدمات العاملة في مجال التصدير في دبي . تعرف شركة التصدير - للأغراض ذات الصلة بهذا التقرير - بأنها الشركة التي تحصل على 20% أو أكثر من عائدات مبيعاتها الموحدة من التصدير .

انسجاماً مع التوقعات العامة تتوقع الشركات المصدرة وجود تحسينات كبيرة في الربع الأول من عام 2012 في المؤشرات الأساسية مثل عائدات المبيعات وحجم المبيعات. وتتوقع 72% من شركات التصدير في الواقع زيادة في عائداتها في الربع الأول من عام 2012 في مقابل 52% فقط في الربع الرابع من عام 2011.

وتتلخص أهم النتائج فيما يلي:-

- يلاحظ أن شركات التصنيع والخدمات هي الأكثر تفاؤلاً حيال مبيعات التصدير للربع التالي مقارنة مع نظيراتها من شركات التجارة، (صافي النسبة الإيجابية يمثل 61% لقطاع التصنيع و 60% لقطاع الخدمات في مقابل 47% تقريباً لقطاع التجارة). ويلاحظ أن المصدرين من قطاع الصناعة هم الأكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بمستقبل مبيعات التصدير في الربع الرابع 2011م .
- من المتوقع أن تنمو مبيعات التصدير أو تبقى مستقرة لمعظم شركات التصدير في الربع التالي ، نظراً لثبات الطلب من دول مجلس التعاون الخليجي وشرق أفريقيا والهند ودول الشرق الأقصى .

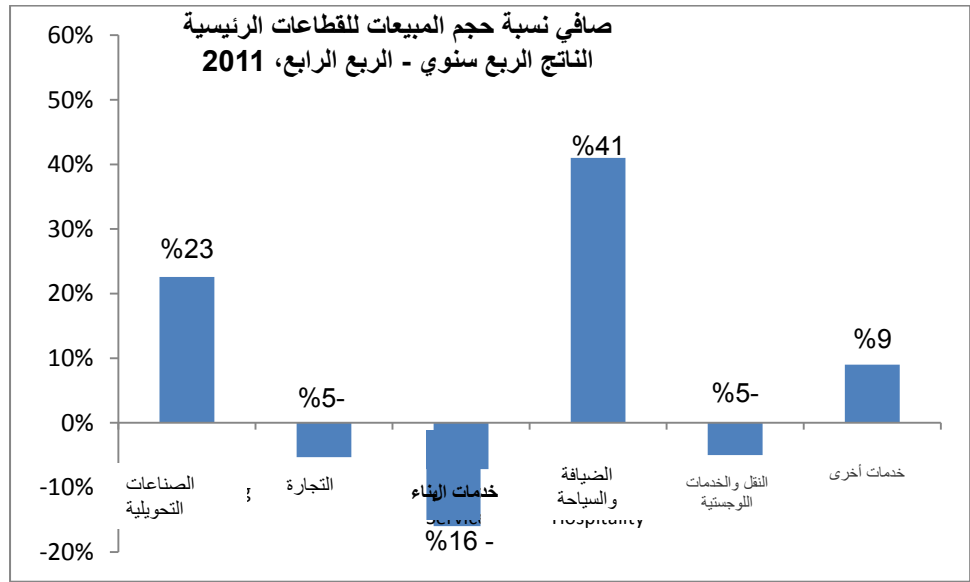
- عزت الشركات القليلة التي تتوقع انخفاضاً في مبيعات الصادرات ذلك إلى عوامل منها زيادة المنافسة في أسواق التصدير ، والعقوبات الأخيرة التي تم فرضها على إيران ، وسعر الصرف غير الملائم والتحديات الاقتصادية المستمرة السائدة في الولايات المتحدة وأوروبا، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول في المنطقة (مصر، ليبيا، سوريا).
- على غرار اتجاهات نتائج الربع الثالث، فإن 45% تقريباً من الشركات المصدرة تخطط للقيام بالتصدير لأسواق جديدة في الربع التالي مع التركيز على الأسواق الإفريقية والشرق الأوسط الأخرى.
- على الرغم من التوقعات الإيجابية حيال المبيعات (حيث أن نسبة 68% من شركات التصدير تتوقع زيادة في حجم المبيعات لديها في الربع الأول من عام 2012) فإنه من المتوقع أن يبقى التوظيف مس تقراً حيث أن 70% من الشركات المصدرة تعتزم الإبقاء على القوى العاملة لديها في نفس المستويات التي كانت عليها في الربع الرابع من عام 2011.
- من المتوقع أيضاً أن تزيد مستويات الشراء، حيث أن 54% من المشاركين يتوقعون زيادة في أوامر الشراء الجديدة الخاصة بهم.
- ونظراً للتأثر القوي بالنسبة للعائدات فمن المتوقع ارتفاع أداء المصدرين من الحد الأدنى في الربع الأول 2012، حيث تعكس النتائج الزيادة الكبيرة في أرباحهم، حيث زادت من 26% في الربع الرابع إلى 51% في الربع الأول 2012.
- ويشكل عام، فليق التفاؤل في أوساط المصدرين قد زاد بدرجة كبيرة للربع القادم (الأول 2012) من حيث العائدات، حجم المبيعات والأرباح.

أداء قطاع الأعمال في الربع الرابع 2011

بشكل عام ، بينت نتائج تحليل بيانات الدراسة على التحسن في مستوى النشاط الاقتصادي الإمارة، حيث أن أعداد كبيرة من المشاركين في المسح سجلوا زيادة في حجم المبيعات بالمقارنة مع بعض المشاركين الذين سجلوا انخفاضا في حجم مبيعاتهم.

على الرغم من أن الغرض الرئيسي من الدراسة هو قياس توقعات الأعمال المستقبلية فإنها تحاول أيضا أن ترصد التغيرات الفعلية في أداء الأعمال على نحو ربع سنوي لأخر.

الرسم البياني التالي تبين الاختلاف في مؤشر أداء المبيعات بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية:-



النسبة الصافية = % من المشاركين الذين أفادوا بالزيادة - % من المشاركين الذين أفادوا بالانخفاض.

- بشكل عام، سجلت شركات التصنيع أداء أفضل في ربع السنة الحالي من نظيراتها العاملة في مجال الخدمات والتجارة فيما يتعلق بعائدات المبيعات.
- احد العوامل الرئيسي الذي يشكل صافي الرصيد السلبي لقطاع التجارة هو الانخفاض في مبيعات الشركات التي تعمل في تجارة السلع الوسيطة ذات الصلة بقطاع الإنشاءات (مواد البناء والأخشاب والأثاث، الخ).

- عانت شركات الخدمات ذات الصلة بالإتشاءات (مثل شركات المقاولات وشركات تأجير معدات الإنشاء وشركات الاستشارات المعمارية والهندسية، الخ) من هبوط في حجم المبيعات بسبب نقص الطلب المحلي والمنافسة القوية في السوق.
- استمر أيضا قطاع النقل والتخزين (جزء من قطاع الخدمات) في المعاناة في الربع الرابع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية حيث أن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية.
- من ناحية أخرى، ففي هذا الربع كانت نهاية الشهر الفضيل (رمضان) وبداية موسم الشتاء وموسم العطل والأعياد وهذه تعتبر من العوامل الرئيسية التي شكلت تحسنا في مبيعات السياحة والضيافة، وبالتالي أثرت على أداء الشركات الأخرى العاملة في التصنيع وتجارة المجوهرات والأطعمة والمشروبات.
- استفادت بعض شركات الإعلان والطباعة (مثل شركات الإعلان وشركات الطباعة والنشر وشركات التصنيع والتجارة في الورق والمواد الإعلانية الأخرى) من الزيادة في الأنشطة الترويجية والزيادة في الطلب على الطباعة للتهنئة في الأعياد.
- بالإضافة إلى التحسين في المبيعات يلاحظ التحسن في عملية التوظيف كما يشير في صافي الرصيد الإيجابي والبالغ 7% على الرغم من أن غالبية الشركات (67%) أفادت بعدم التغيير/الاستقرار في عدد العاملين لديها في هذا الربع.
- أدى التحسن في حجم المبيعات الصناعية إلى استغلال أكبر للطاقات، حيث أن صافي الرصيد لهذا المؤشر والذي كان إيجابيا في الربع الرابع (بما يعادل 23%)، ولذلك تحسنت معدل نسبة الاستغلال من 50%-60% في الربع الثالث إلى 65%-70% في الربع الرابع.
- وكما كان متوقعا، فإن تكلفة التمويل ينبغي ألا تتغير بشكل كبير من ربع إلى آخر، حيث أفادت نسبة كبيرة من المشاركين (تزيد عن 30% بالمقارنة مع الربع الثالث) في الواقع عن "عدم تغيير" في تكلفة التمويل في الربع الرابع من عام 2011.
- وبالمثل، فإن تكلفة العمل استمرت م ستقرة نسبيا في الربع الرابع حيث أن 70% من الشركات أفادت بعدم التغيير في تكلفة العمل للوحدة حيث أفاد 26% (مقابل 19% في الربع الثالث) بزيادة تعزى إلى الزيادة السنوية المقدمة للعاملين لمكافأتهم على أدائهم، وعلوات تكلفة المعيشة.

- لقد استقرت تكاليف المواد الخام في الربع الأول كما أفاد 38% من المشاركين زيادة التكلفة مما اثر على شركات التصنيع بصفة اكبر من شركات الخدمات والتجارة.
- وبشكل عام، توضح الدراسة الاستقصائية تحسنا في حجم المبيعات على الرغم من أنها لم تظهر في أداء الأرباح .

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الرابع، 2011

ينماشى أداء معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الرابع 2011م مع الأداء الكلي للأعمال " مع الأخذ في الاعتبار أنها تشكل 95 % من العينة المستطلعة"، ولذلك فإن أداء المبيعات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة قد تحسن أيضا في هذا الربع مقارنة مع الربع السابق

و يمكن تلخيص النتائج الرئيسية كما يلي:

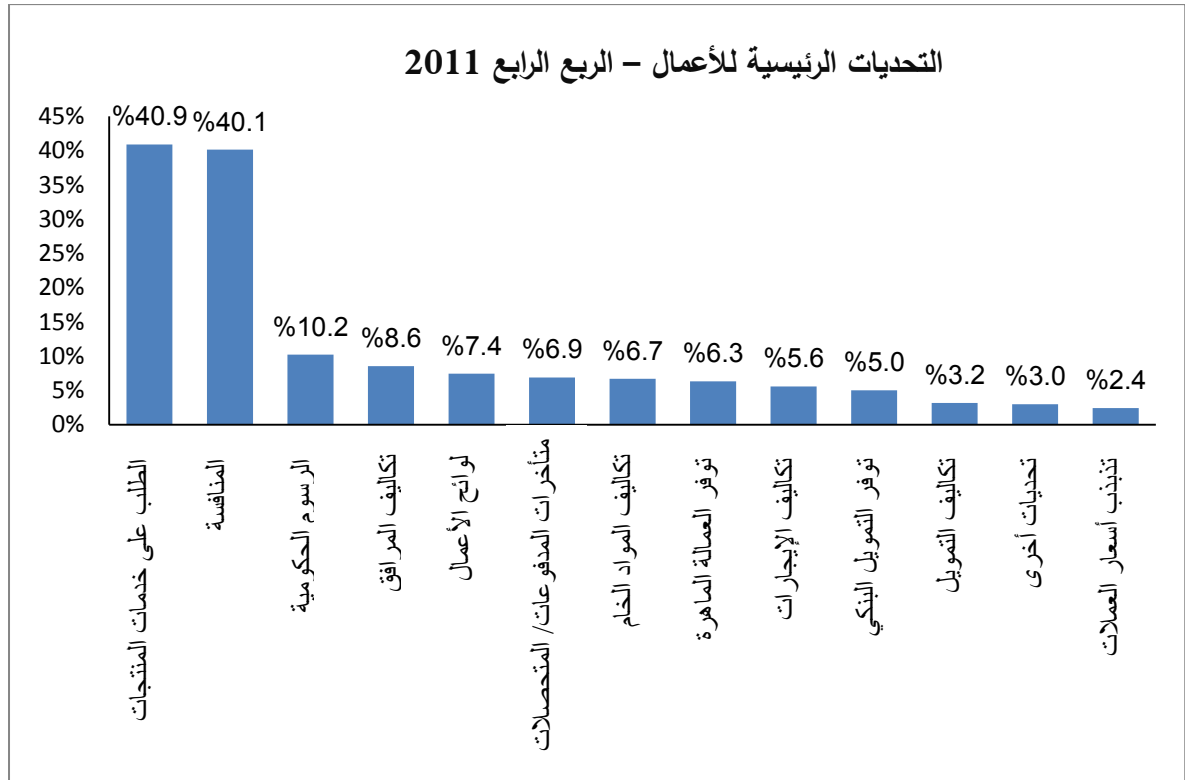
- بشكل عام، سجلت الشركات الكبيرة أداء أفضل من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لحجم المبيعات في الربع الرابع 2011م .
- أداء التوظيف من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يتمشى مع الاتجاه العام في التوظيف ، ومع ذلك فقد أفادت نسبة عالية من الشركات الكبيرة بزيادة في عدد العاملين مقارنة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 28% للأولى و 20% للأخيرة.
- انخفاض الأرباح بشكل عام في الربع الرابع 2011م ولكن بنسبة اقل مما عليه الحال لدى الشركات الكبيرة.
- أفاد معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاضا في أرباحهم في الربع الرابع إضافة إلى ذلك حجم المبيعات فان أداء هذه الشركات من ناحية الأرباح يعد الأفضل مقارنة بالشركات الكبيرة إذ أن نسبة 56% من الشركات قد أفادت بانخفاض الأرباح مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

أداء شركات التصدير في الربع الرابع، 2011

- سجلت شركات التصدير في الربع الرابع من عام 2011 تحسراً نسبياً للشركات العاملة في السوق المحلي بسبب الارتفاع الكبير في العائدات المتأتية من الصادرات. إضافة إلى ذلك، يبدو أن شركات التصدير العاملة في مجال التصنيع قد كان لها أداء أفضل في الأسواق الأجنبية من الشركات المصدرة العاملة في مجال الخدمات والتجارة.
- تماشياً مع الاتجاه العام، فإن أغلبية الشركات المصدرة (66%) حافظت على نفس المستوى من التوظيف في الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث. ومع ذلك فإنه من المهم أن نذكر أن الأداء الأفضل بين شركات التصنيع أدى إلى أن تقوم نسبة أعلى من الشركات المصدرة بتوظيف عاملين جدد في هذا الربع مقارنة مع شركات التصدير العاملة في مجال الخدمات والتجارة.
- أفادت نسبة كبيرة من الشركات المصدرة (حوالي 50%) بأن تكاليف المواد الخام قد زادت في الربع الرابع، مما أدى إلى تأثير عكسي على هوامش أرباحها.

التحديات الأساسية للأعمال في دبي خلال الربع الرابع 2011م

تناولت الدراسة أيضا التحديات الأساسية التي تواجه قطاع الأعمال مع نهاية الربع الرابع 2011.



فيما يلي التحديات الرئيسية التي تؤثر على بيئة الأعمال بصفة عامة في دبي:

- 1- نقص الطلب نسبيا على المنتجات والخدمات في الربع الرابع (حسب إفادة 41% من المشاركين). حيث كشفت الدراسة أن الشركات التي كانت تعتمد على أنشطة الإنشاء والمشاريع الحكومية قد واجهت نقصا في الطلب. فضلا عن أن المناخ الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مقرونا بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة قد خلق تأثيرات متذبذبة أثبتت على الشركات العاملة في مجال النقل والإمدادات والتجارة.

2 -المنافسة (حسبما أفاد 40% من المشاركين): كشفت الدراسة أن المنافسة من الشركات الدولية والمحلية تشكل مصدر قلق كبير للشركات الأمر الذي اثر على عائداتهم وهوامش أرباحهم وخاصة في قطاع تجارة الأظعمة والمجوهرات والنسيج ومواد والإنشاءات والإلكترونيات.

3 -مستويات الرسوم الحكومية (حسبما أفاد 10% من المشاركين) مثل تأشيرة الموظف وتجديد الترخيص ورسوم والالتزامات تجاه البلدية والالتزامات الأخرى (مثل الجمارك ورسوم التوريد والميناء) احتلت المرتبة الثالثة من حيث أكثر التحديات جدية للشركات في دبي.

4 -تمثل التكاليف العالية للمرافق (حسبما أفاد 9% من المشاركين) مصدر للقلق مقرونة بتكاليف الكهرباء ورسوم المياه والاتصالات والإنترنت.

5 -التعديلات المتكررة في لوائح الأعمال (ذات الصلة بالواردات والبلدية وقوانين المرور) مقرونة بعدم الإبلاغ عن هذه التعديلات (حسبما أفاد 7% من المشاركين في الاستطلاع) وأن الإجراءات الشكلية والعمل الورقي (وخاصة في الجمارك) تؤدي إلى التأخير في الشحن والنقل تمثل واحدا من أكثر التحديات الرئيسية.

6 -التأخير المتلاحق في تسديد المستحقات (حسبما أفاد 7% من المشاركين) حيث تواجه الشركات تحديات فيما يتعلق بتحصيل المال من العملاء وتسديد الدفعات في الوقت المناسب إلى الموردين والتفاوض حول تقديم شروط ائتمان أفضل.

7 -تمثل التقلبات في تكلفة المواد الخام وتكلفة العمالة الماهرة وتكاليف الإيجار وعدم الحصول على التمويل المصرفي وتكلفة التمويل تحديات أخرى ذكرها المشاركون . كما أفاد عدد قليل من المشاركين أن عدم القدرة على إدارة التكاليف العامة الداخلية وعدم وجود معلومات عن السوق وتقلبات العملة تسبب قلق بالنسبة لهم.

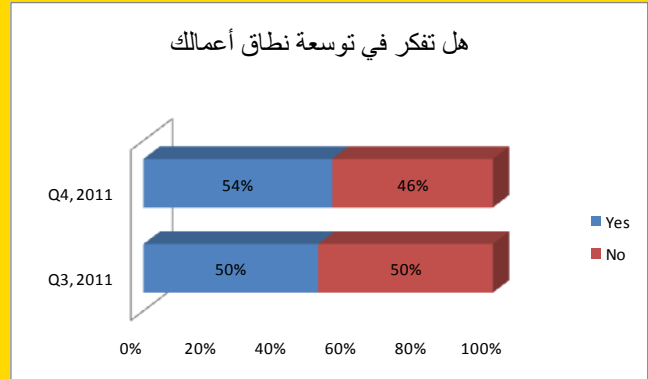
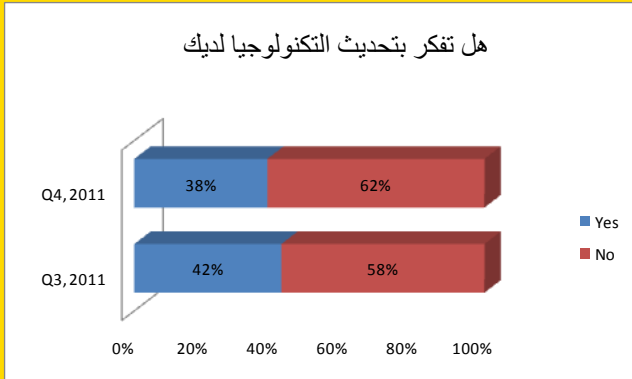
من منظور حجم الشركة فإن التحديات التي كانت تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تختلف كثيرا بشكل عام عن تلك التي تواجهها الشركات الكبيرة، ومع ذلك فإنه بالنسبة للأخيرة يعتبر توفر وتكلفة العمالة الماهرة يدخل ضمن أبرز التحديات يليه الطلب على المنتجات والخدمات والمنافسة (حسب إفادة 18% من الشركات الكبيرة) مقارنة بشأن 5% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة أشاروا إلى أن توفر وتكلفة العمالة الماهرة تمثل تحديا لهم.

تكشف الدراسة أيضا أنه على عكس الشركات التي تعمل في السوق المحلي لم يكن الطلب واحدا من ابرز التحديات الكبيرة لشركات التصدير . حيث مثلت تحدي المنافسة - للأخيرة - واحدا من ابرز التحديات جدية (حسبما أفاد 43%

من المشاركين)، وجاء بعدها الطلب على المنتجات والخدمات (حسبما أفاد 36% من المشاركين). وهذا يعكس التنوع في المخاطر الناجم عن تباطؤ الطلب بالنسبة لشركات التصدير التي تصدر للأسواق الأخرى.

وبلجراء مقارنة، تبين الشركات في المناطق الحرة مقابل شركات السوق المحلي فإنه لا يوجد فرقا في التحديات الثلاث الأساسية التي تواجهها الشركات ، فكل الفئتين أفادوا بلأن الطلب على المنتجات والخدمات والمنافسة والرسوم الحكومية تمثل التحديات الثلاث الأساسية . ومع ذلك فإن توفر التمويل يعتبر تحديا ملحا لشركات المناطق الحرة من نظيراتها المحلية، و أن تأخير السداد/ المستحقات له أثرا بالغا بالنسبة لشركات السوق المحلي عن شركات المناطق الحرة.

توقعات الاستثمار



هناك اتجاه نحو الاستقرار بالنسبة لخطط استثمار رأس المال (على مدى اثنا عشر شهر)، وحسبما أفاد (38% من الشركات) أنها تخطط لتطوير التقنية (مقابل 42% من الشركات) حسب الدراسة الاستطلاعية للربع الثالث وتعترم (54% من الشركات) توسيع قدراتها (مقابل 50% من الشركات حسب الدراسة الاستطلاعية للربع الثالث).

- من منظور قطاعي فإن الشركات العاملة في مجال التجارة هي الأكثر تفاؤلا بشأن الاستثمار في توسيع طاقاتها حيث أن 60% (من المشاركين) من شركات التجارة أعربت عن نيتها في الاستثمار في توسيع طاقاتها، وفي نفس الوقت كانت شركات التصنيع أكثر ميلا تجاه تطوير تقنياتها من نظيراتها العاملة في مجالات التصنيع والتجارة.
- من منظور حجم الشركة فإن الشركات الكبيرة تعتبر أكثر ميلا تجاه تطوير التقنية من الشركات الصغيرة والمتوسطة في حين لا يلاحظ وجود فارق كبير بين الفئتين بالنسبة لتوسيع القدرات.
- وعلى سبيل المقارنة بين شركات التصدير وتلك المصدرة تكشف الدراسة أن الشركات المصدرة أكثر ميلا للاستثمار وتوسيع القدرات وتطوير التقنيات من الشركات غير المصدرة.

وأخيرا، تكشف الدراسة أن لدى شركات السوق المحلي رغبة أكبر للاستثمار و توسيع الطاقات وتطوير التقنية من الشركات التي تعمل في المناطق الحرة.